Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518

Volume 5 (9), July 2018

Article History		
Received/Geliş	*Accepted/ Kabul*	*Available Online / Yayınlanma*
15 /6/2018	25 /6/2018	1 /7/2018

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

كلية التربية ابن رشد / جامعة بغداد

الملخص

تتبعت الدراسة المتغيرات التي شهدتها الإدارة العثمانية في فتوحاتها العسكرية وعلاقاتها السياسية مع الإمبراطورية النمساوية (ال هابس بيرك) خلال الفترة المحددة من فتح بلغراد عام 1521 وحتى توقيع معاهدة كارلوفتس عام 1699، ضمن ثلاثة مراحل تدرجت من قوة الدولة العثمانية حتى ضعفها ثم تراجع ادائها.

لقد أدى التقارب العثماني الفرنسي دوراً مهماً في العلاقات العثمانية النمساوية في القرنين 16- 17م. وهو ما تمحور حول معاهدات الامتياز التي منحت لفرنسا بين عامي 1536 - 1673، وأسهمت في إضعاف النمسا، كما العثمانيين على حد سواء، الى جانب العصبة المقدسة التي تزعمتها البابوية لرسم خارطة التحالفات التي شكلتها الدولة العثمانية في أوربا.

الكلمات المفتاحية : السياسة – العثمانية – النمسا – بلغراد – معاهدة – كارلوفتس – المعطيات التاريخية والنتائج.

Ottoman policy toward Austria from the conquest of Belgrade to the Treaty of Karlowitz - The Historical data and analysis of results

Dr. Nagham T Abdullah

Assistant Professor - College of Education / Ibn Rushd

Baghdad University

Abstract

The study traces the changes witnessed by the Ottoman administration in its military conquests and political relations with the Austrian Empire Habsburgs, during the period from the conquest of Belgrade in 1521, until the signing of the Treaty of Karlovts in 1699, within three main stages, starting from the power of the Ottoman Empire until the Its weakness.

The Ottoman-French rapprochement played an important role in Austrian-Ottoman relations in the 16th-17th centuries. Which centered on the treaties of privilege granted to France between 1536 and 1673, and contributed to the weakening of Austria, as well as the Ottomans alike, as well as the Holy League, led by the papacy to shape the map of alliances formed by the Ottoman Empire in Europe.

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

المقدمة

مع نجاح العثمانيين في توطيد مركزهم في الأناضول، أخذت حركة الفتوحات في الشرق والغرب تأخذ فكرة السيادة والهيمنة العالمية. وقد أصبحت المجابهة مع القوى الأوربية حتمية، بعد سقوط القسطنطينية، عاصمة الإمبراطورية البيزنطية على يد السلطان محمد الثاني (الفاتح) عام 1452.

خاض العثمانيون حروباً كثيرة في أوربا هددت ممتلكات آل هابسبورج النمساوية، في عهد شارل الخامس Charles V (1519-1556) أو شارل كوينت كارلوس، إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة، الذي كان في الوقت ذاته ملكاً على اسبانيا والأراضي المنخفضة وألمانيا، وحاكماً على الجزء الأعظم من جنوب ايطاليا، كما كانت جمهوريتا جنوا وفلورنسا تابعين له، فضلاً عن البندقية وجزيرة صقلية ومينورقة ومدينة وهران في الجزائر، وكانت ممتلكاته محيطة بفرنسا من جميع جهاتها باستثناء جهة البحر. كانت الدولة العثمانية في هذه المرحلة تعيش أزهى مراحلها، إبان حكم السلطان سليمان القانوني (1520- 1566) الذي ورث عرش السلطنة بعد أبيه سليم الأول (1512 - 1520). وخلال فترة حكمه التي استمرت لست وأربعين عاماً، شغلت العلاقات العثمانية النمساوية شطراً كبيراً من مجريات الأحداث، التي هيمنت على العلاقات الدولية في أوربا خلال القرن السادس عشر، واستمرت من بعده حتى العقد الأخير من القرن السابع عشر، وهي المدة التي غطتها الدراسة وشهدت محطات مهمة في عهد كل من السلاطين سليم الثاني واحمد الأول ومراد الرابع ومحمد الرابع وسليمان الثاني ومصطفى الثاني.

الإشكالية :

في عصر التحولات الراهن والمليء بالتحديات والمتغيرات على مختلف الصعد، يعد تبني سياسة معتدلة وعلاقات خارجية متوازنة بين تركيا (التي ورثت تركة الدولة العثمانية) مع دول أوربا يعد امراً في غاية الأهمية. إذ إن مجاراة التطور العالمي بنسق يراعي دقة المرحلة وروح العصر والثوابت، يمثل الحل الأمثل لتجاوز النمطية وحالة الجمود التي أصابت الدولة العثمانية بعد تاريخ حافل بالمنجزات.

فرضية الدراسة :

في ضوء تلك المعطيات حددنا فرضية للإجابة على تساؤلات عدة :

- لماذا امتازت الفترة الأولى من الدراسة والتي حددت بعهد السلطان القانوني، بأنها تمثل العصر الذهبي للدولة العلية؟ وهل انعكست قوة السلطان على جميع مفاصل الدولة ومؤسساتها وتشكيلاتها السياسية والعسكرية؟ وكيف تحولت الدولة العثمانية من سياسة الفتح والهجوم الى سياسة دفاعية محضة للحفاظ على اكبر قدر من المكتسبات الإقليمية في أوربا؟
- كيف أدى التقارب العثماني – الفرنسي دوراً في العلاقات العثمانية النمساوية؟ وهل اضعف ذلك التحالف الإمبراطورية النمساوية؟ هل حققت الدولة العثمانية من جراء معاهدات الامتياز التي منحتها لفرنسا مكاسب توازي تلك التي حصل عليها الفرنسيون، أم إنها كانت بداية للتغلغل الفرنسي والأجنبي في ممتلكات الدولة العثمانية؟
- هل أسهمت العصبة المقدسة بتوحيد القوى الأوربية لمجابهة الزحف العثماني نحو الغرب؟
- هل تمكنت محاولات الإصلاح التي قام بها بعض السلاطين بمساعدة أسرة كوبريللي في القرن السابع عشر من معالجة الخلل الحقيقي الذي عانت منه المنظومة الإدارية والعسكرية العثمانية؟ وهل أدت عوامل داخلية أخرى لتراجع الأداء وحركة الفتوح؟
- ما المجريات التي رافقت بالأوضاع الداخلية والخارجية ودفعت بالدولة العثمانية لقبول إبرام معاهدة كارلوفتس 1699؟

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

طورت الباحثة الدراسة من خلال تقسيمها على ثلاث فترات زمنية ارتبطت بمنجزات وتحولات رافقت مسيرة تاريخ العلاقات العثمانية النمساوية حتى عام 1699. وتوزعت المادة على ثمان محاور أساسية ، تناول المحور الأول الحملة الهمايونية الأولى التي قادها السلطان سليمان القانوني لفتح بلغراد والتي هيأت الطريق لإخضاع بلاد المجر ، وتطرق المحور الثاني التقارب العثماني الفرنسي وأثره على العلاقات العثمانية النمساوية في القرنين 16- 17 الميلاديين، وهو ما تمحور حول معاهدات الامتياز التي منحت لفرنسا بين عامي 1536 - 1673، وأسهمت في إضعاف النمسا، كما العثمانيين على حد سواء، كما سلط المحور الثالث الضوء على مجريات حصار فينا عام 1529 حتى حملة قلعة سيكتوار عام 1566 على العلاقات العثمانية النمساوية بالتزامن مع تداعيات حركة مارتن لوثر الدينية في ألمانيا وأجزاء من الإمبراطورية النمساوية، وعالج المحور الرابع موقعة ليبانتو البحرية عام 1571 وتحطم حاجز الخوف الأوربي من الجيش العثماني، في حين ناقش المحور الخامس معاهدة سيتفاتوروك المبرمة عام 1606 ونهاية فكرة السيادة العثمانية العالمية، أما المحور السادس فقد ركز على دور أسرة كوبريللي الإصلاحي للنهوض بمؤسسات الدولة العثمانية في القرن السابع عشر ولاسيما المؤسسة العسكرية بدءا بالصدر الأعظم محمد كوبريللي في عهد السلطان محمد الرابع، وخصص المحور السابع لتتبع أحداث وتطورات الفترة المعروفة في التاريخ العثماني بسنوات المصيبة والممتدة من عام 1683 ولغاية عام 1699، وهي الفترة التي أعقبت فشل حصار فينا الثاني وحتى إبرام معاهدة كارلوفتس، والتي شهدت سقوط قلعة نوهزل وانتزاع بودين ثم جاءت موقعة موهاكس الثانية عام 1687 لتزيد من حراجة الموقف العثماني، وأخيراً معاهدة كارلوفتس عام 1699 وتوقف المد العثماني. اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع والتاريخية ومنها المؤلفات العثمانية المعربة، وفضلاً عن الكتب العربية والدراسات الأكاديمية العربية والمطبوعات المتخصصة.

أولاً : السلطان سليمان القانوني وأولى حملاته الهمايونية لفتح بلغراد 1521:

قرر أن يوجه أولى حملاته نحو بلغراد مفتاح أوربا الوسطى وأقوى قلعة للمجر، تبعد عشرين كيلومتر فقط عن الحدود العثمانية، بعد ثمانية أشهر على وفاة والده السلطان سليم، وكان العثمانيون فيما مضى قد حاصروها ثلاث مرات، دون أن يتمكنوا من اقتحامها (1441، 1456، 1492) . كان السلطان سليمان قد أرسل مبعوثاً الى ملك المجر لويس الثاني (1516 - 1526) ، يطالبه اما بدفع الجزية أو بالحرب، إلا إن الأخير أقدم على قتل السفير، ، مما أثار غضب السلطان. قرر سليمان مهاجمتها بنفسه، فانطلق بحملة كبيرة مؤلفة من خمسين سفينة حربية، وآلاف الجمال التي تحمل البارود والرصاص، ونحو عشرة آلاف عجلة تجر المؤن، فضلاً عن الفيلة المدرعة والمدافع. فحاصر قلعتها ابتدءاً من 29 تموز وحتى 29 آب عام 1521، حيث فتحت المدينة، بعد أن انهارت المقاومة فيها، وخضعت للحكم العثماني المباشر. بقي السلطان في المدينة تسعة عشر يوماً لتنظيم شؤونها، وقرر العودة الى اسطنبول في تشرين الأول من العام نفسه، بعد أن ترك فيها قوة دفاعية كبيرة. وعقب هذا النصر الباهر أصبح الطريق مفتوحاً أمام الزحف العثماني نحو المجر (هنغاريا)[1].

بعد إعلان النصر لكافة حكام وملوك أوربا، تلقى السلطان سليمان خطاب تهنئة من قيصر روسيا فاسيلي ايفانوفيتش (14505- 1533) ومن رئيسي جمهوريتا البندقية وراجوزا Ragusa. وفي الأول من كانون الأول من عام 1521 تم توقيع معاهدة تجارية بين الدولة العثمانية والبندقية، تطرقت الى أهمية مكافحة أعمال القرصنة، وتعهدت البندقية بعدم إيواء أو استقبال سفن القراصنة في موانئها،

([1]) للمزيد من التفاصيل عن المحاولات العثمانية لفتح القسطنطينية ينظر : جهاد العثمانيين ضد البيزنطيين حتى فتح القسطنطينية 755 – 857 هـ / 1354- 1453م، المعتصم بالله إبراهيم شعوط، (1980) ، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة للدراسات الإسلامية؛ تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك المحامي، (1981)، تحقيق: احسان حقي، دار النفائس، ط1، بيروت، ص199.

وذلك في محاولة للحد من الهجمات التي يشنها هؤلاء من مالطا وكرواتيا ضد السفن العثمانية، كما حددت آلية تغيير قنصل الجمهورية المقيم في اسطنبول كل ثلاث سنوات، مع امتياز البت في قضايا التركات لمواطنيه، مع منحه الحق بإرسال مندوب من طرفه لحضور مرافعات القضايا التي تقام ضد مواطني بلاده أمام المحاكم العثمانية، كما تحتم أن تدفع البندقية للدولة العثمانية خراجاً سنوياً لقاء احتفاظها بجزيرتي قبرص وكريت [1].

تهيأ السلطان سليمان في العام التالي لإخضاع جزيرة رودس، حيث كان فرسان القديس يوحنا أو الاسبتارية، يشنون حملات قرصنة ضد التجارة العثمانية في البحر المتوسط، وكان السلطان محمد الثاني (الفاتح) قد حاصر الجزيرة ثلاث مرات لإخضاعها، الا انه لم يتمكن. انطلقت الحملة السلطانية يرافقها شيخ الإسلام زنبيللي علي أفندي في حزيران عام 1522. وفي الثامن والعشرين من تموز ضرب على الجزيرة حصار محكم دام سبعة أشهر، سقطت الجزيرة في العشرين من كانون الأول عام 1522، كما سقطت الاثنتا عشرة جزيرة المحيطة بها في البحر الأبيض المتوسط. بعد أن قدم العثمانيون تضحيات كبيرة في الأرواح، بلغت عشرين ألف رجل. وسمح للفرسان بالخروج من الجزيرة حاملين أسلحتهم، ماعدا المدافع، الى السفن التي أقلتهم الى مالطا. في التفاتة عكست روح التسامح التي تحلى بها الجانب المنتصر [2].

بدأت الاستعدادات للحرب الكبرى في المجر، وكان شارل الخامس في هذه الأثناء يواجه فوضى داخلية عارمة، تمثلت بمجابهة الثورة البروتستانتية، التي تزعمها مارتن لوثر (1483- 1546) ، فضلاً عن تحدي آخر تمثل بالتوتر الذي طبع علاقة شارل الخامس مع ملك فرنسا فرانسوا الأول (1515- 1547). كان فرانسوا يطمع بالوصول الى عرش الإمبراطورية الرومانية المقدسة، لكن تقلد ملك اسبانيا شارل الأول العرش، خلفاً لجده مكسمليان الأول Maximilian I (1486 - 1519) باسم شارل الخامس فاقم العداوة بين الطرفين [3].

استأنف السلطان سليمان القانوني التحرك صوب المجر، وهي ثالث حملة همايونية يقودها بنفسه من مجموع ثلاثة عشر حملة. تحركت الحملة في الثالث والعشرين من نيسان عام 1526 بمائة ألف مقاتل، وتحشدت في بلغراد، حيث شارك فيها الوزير الداماد إبراهيم باشا. وفي مطلع شهر آب كان الجيش العثماني قد اخضع قلاعاً عدة على نهر الطونة أو الدانوب ، وزحف الى سهل المجر الكبير، ووصل الى صحراء موهاج أو موهاكس Mohacs ، التي تقع على بعد 185 كم شمال غرب بلغراد وحوالي 170 كم جنوب بودابست. كان تعداد الجيش المجري يبلغ مائتي ألف مقاتل بقيادة الملك الشاب لويس، تسانده آلاف التشكيلات القادمة من الولايات الألمانية. التقى الطرفان في معركة فاصلة، في التاسع والعشرين من آب في موقعة موهاكس، التي قتل فيها ملك المجر، وابرز قادته وعدد من الأساقفة ، وانكسر جيشه ومني بهزيمة ساحقة [4].

بعد أن دبت الفوضى في المجر اثر مقتل ملكهم، أرسل سكان العاصمة بودا مفاتيح المدينة الى السلطان العثماني، وفي العاشر عشر من أيلول من العام نفسه دخلها سليمان ظافراً، وهو ما شكل متغيراً كبيراً في ميزان القوى في القارة الأوربية، وجعل حدود الدولة العثمانية تمتد

([1]) المصدر نفسه، ص202؛
E.S. Creasy, History of the Ottoman Turks: from the Beginning of their Empire to the Present time, in two volumes, Vol. I ,London, 1854, pp. 258 – 263.

([2]) سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين، فريدون أمجان، (2014)، تحرير: إسماعيل كايار، مراجعة يوكسيل جلينار وعبد الرزاق احمد، ط1، دار النيل، القاهرة، ص50-60.

([3]) الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، محمد كمال الدسوقي، (1976)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ص55-56.

([4]) المصدر نفسه، ص57-58.

حتى النمسا وبوهيميا (جيكيا)، وأصبح الطريق سالكاً الى فينا عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة ذاتها. عاد السلطان سليمان الى القسطنطينية في تشرين الثاني من عام 1526، بعد أن نصب جون زابوليا Zapolya أمير ترانسلفانيا ملكاً على المجر في الخامس عشر من تشرين الثاني [1].

ثانياً : التقارب العثماني الفرنسي وأثره على العلاقات العثمانية النمساوية في القرنين 16– 17 الميلاديين :

يعد التقارب الذي بدأ بين السلطان سليمان القانوني وملك فرنسا فرانسوا الأول من ابرز الأحداث التاريخية في السياسة العثمانية الخارجية خلال القرن السادس عشر، وقد استمرت تلك السياسة حتى عهد السلطان محمد الرابع (1648 – 1687) أواخر القرن السابع عشر، الذي عاصر الملك لويس الرابع عشر (1642 – 1715).

من منطلق سياسة فرنسا المناهضة لنفوذ أسرة هابسبورج، سعى فرانسوا الأول الى التحالف مع العثمانيين لمواجهة أطماع شارل الخامس. بدأت أولى المناوشات بين القوات الفرنسية والنمساوية عام 1521، حيث اندفع الفرنسيون الى شمال ايطاليا، لكن قوات النمسا تمكنت من استعادة ميلان، وطردت الفرنسيين منها. الا إن فرانسوا الأول تقدم عام 1524 وأرسل قسماً من جيشه الى نابولي، وسار هو الى سهل بافيا Pavia قرب ميلان لمهاجمة قوات شارل الخامس. والتقى الجيشان في معركة حاسمة في شباط عام 1525 في بافيا، انكسر فيها الجيش الفرنسي، واسر الملك فرانسوا الأول على يد القوات النمساوية، وأُخذ أسيراً الى مدريد، حيث بقي فيها محتجزاً [2].

أدت تلك التطورات الخطيرة الى لجوء الملك فرانسوا ووالدته دوقة لويزا سافوي Louise Savoie الى السلطان القانوني، من خلال المبعوث الخاص جين فرانجيباني Jean Frangipani للتدخل والإفراج عن املك الأسير، ودعوه لمهاجمة المجر حليف شارل، لفتح جبهة قتال جديدة تضعف موقف شارل، وهو ما حدث في العام التالي . وقد قابل السلطان المبعوث شخصياً في السادس من كانون الأول 1525، وأجزل له العطاء، لكن معاهدة رسمية لم توقع بين الطرفين، إلا إن السلطان أبدى استعداده لمساعدة فرنسا ضد طموح الإمبراطور. هيأت تلك المعطيات جبهة موحدة ضد تطلعات شارل للهيمنة على أوربا. في تلك الأثناء أرغم فرانسوا على توقيع معاهدة مدريد، في الرابع عشر من كانون الثاني عام 1526 للحصول على حريته، تنازلت بموجبها فرنسا عن الأراضي المنخفضة وايطاليا وبرغنديا. تطورت جبهة الحروب الايطالية، حينما اجتاح جنود شارل الخامس روما في مايس عام 1527، ونهبوا ما فيها لتسعة أشهر، ووقع البابا كليمنت السابع Clemens VII نفسه في الأسر، واضطر لاحقاً لعقد صلح مع شارل الخامس، كان بمثابة هدنة مؤقتة [3].

لم تهدأ مجريات الأحداث، فقد هاجم فرانسوا الأول ايطاليا مجدداً، واستولى على ميلان عام 1528، وحاصر نابولي، وكادت ايطاليا بأكملها تسقط في يديه، لولا الأمراض التي فتكت بجيشه واضطرته للانسحاب، مما حدا بالبابا الى إبرام معاهدة برشلونة في 29 حزيران عام 1529 مع شارل الخامس، بعد أن تبددت آمال الحلف المقدس بكسر شوكة الإمبراطور، وبمقتضاها أعاد شارل للبابا جميع الولايات البابوية، وأعاد أسرة مديتشي Medici الى حكم فلورنسا [4].

([1]) أوربا العثمانية 1354–1804، بيتر شوجر، (1998)، ترجمة: عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص87–89.

([2]) التاريخ الأوربي الحديث في عصر النهضة الى مؤتمر فينا، عبد الحميد البطريق، عبد العزيز عمر، (د.ت)، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص73–75.

([3]) تاريخ الدولة العلية العثمانية، المصدر السابق، ص208.

([4]) التاريخ الأوربي الحديث، المصدر السابق، ص76–77.

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

يبدو إن انعكاس تلك الحروب المتلاحقة على الأوضاع العامة في فرنسا والنمسا دفعت كلا الطرفين في الثالث من آب عام 1529 الى توقيع صلح كامبريه، الذي دام لسبع سنوات، استعاد فيه فرانسوا بعض ما فقده في معاهدة مدريد، لكنه تنازل نهائياً عن ادعاءاته من حقوق في ميلان ونابولي والفلاندرز في الأراضي المنخفضة [1].

حققت فرنسا مكاسب عسكرية واقتصادية وسياسية من تقاربها مع العثمانيين. وتجدر الإشارة الى ان أول معاهدة في المجال التجاري أبرمت بين الدولة العثمانية وفرنسا كانت في عام 1529، تضمنت تامين للتجار الفرنسيين وممتلكاتهم، وترخيصاً لهم في مزاولة شعائرهم الدينية. كما منح القناصل الحق في فض المنازعات التي تحدث بين رعايا البلدين [2].

قرر فرانسوا الأول إرسال سكرتيره جان دي لافوريه الى السلطان سليمان القانوني عام 1535، لتمتين التحالف فيما بينهما بهيئة معاهدة سميت فيما بعد "معاهدة الامتيازات العثمانية– الفرنسية". وقعت الاتفاقية في الرابع من شباط عام 1536، واشتملت على ست عشرة بنداً، أكدت على حالة السلم والوئام بين العاهلين، ووسعت من التسهيلات التي جاءت بها المعاهدة السابقة، والممنوحة للتجار الفرنسيين في الإسكندرية الى جميع أراضي وممتلكات الدولة العثمانية. كما منحت الرعايا الفرنسيين حرية التنقل والتجارة والإقامة والتبادل السلعي في أرجاء الإمبراطورية، مقابل الالتزام بدفع الضرائب المعتادة التي تقرها قوانين البلدين، كما ضمنت الصلاحيات القضائية للقنصل الفرنسي حق فض المنازعات التي تحدث بين رعايا دولته. إضافة لحرية تامة بالإبحار والتنقل في بلد الآخر لرعايا البلدين، سواء بصفة رسمية أو شخصية مع حق عبور القطع البحرية الحربية في البحار التابعة للدولتين بدون قيود، وعدم تفتيش مراكب وسفن كليهما عند التقاءهما في البحر. كما منحت الاتفاقية للسفير والقناصل الفرنسيين ميزات دبلوماسية رفيعة، مفضلة إياهم على بقية السفراء والقناصل الأجانب على الأراضي العثمانية، وأسقطت الجزية على الفرنسي الذي أقام على الأرض العثمانية مدة عشر سنوات بدون انقطاع . تضمنت الاتفاقية امتيازات دينية لطائفة الفرنجة خصوصاً، للمسيحيين على وجه العموم، يشمل الحماية والأمن للحجاج الى الأراضي المقدسة في فلسطين، من هجمات قطاع الطرق والعربان وبعض الإدارات المحلية، وعدم التعرض لهم ومنحهم الحرية التامة في ممارسة طقوسهم وشعائرهم الدينية، وعدم إرغامهم على اعتناق الإسلام أو مضايقتهم لأي سبب. وأجازت الاتفاقية تفتيش منازل الفرنسيين القاطنين على ارض السلطنة للبحث عن العبيد الهاربين [3].

في الواقع ان تحليل الأسباب التي دعت السلطان سليمان لمنح تلك البنود السخية التي تضمنتها المعاهدة لفرنسا فتح المجال أمام مؤيد لها ومنتقد، على اعتبار ان المعاهدة كانت بداية للتغلغل الفرنسي والأجنبي في ممتلكات الدولة العثمانية، مقارنة مع حجم المكاسب التي حققتها الأخيرة في المقابل، الأمر الذي جعل رجح كفة الفرنسيين. بدورنا نتفق مع الرأي القائل ان السلطان القانوني كان مدركاً تمام الإدراك أهمية تحقيق النصر السياسي والدبلوماسي، الى جانب الانتصارات العسكرية، التي قلبت موازين القوى في أوربا. كما وانه ليس من المعقول أن يعقد السلطان الاتفاقية من موقف ضعف، وإضرار متعمد بمصلحة الإمبراطورية العليا، وعلى حساب الثوابت التي قامت عليها الدولة. ولهذا فان استعمال نظام الامتيازات كان الغرض منه تحقيق غايتين: الأولى ضرب الدول الأوربية بعضها ببعض، الأمر الذي سيشق صف تلك القوى ويضعف جبهتها، ويمنح الدولة العلية هدنة وبديلاً للمواجهة الحربية، ويفسح المجال لتامين الحدود، وإعادة ترتيب الوضع

([1]) المصدر نفسه، ص77.

([2]) الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800–1830، ناهي اسماء وبلال امينة، (2016)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية– جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، ص11–13.

([3]) المصدر نفسه، ص14–18.

الداخلي. وثانياً: ان الغاية الأهم التي كان يعول عليها لكنها لم تأت بالكثير، هي تحويل طرق التبادل التجاري التقليدية في البحر الأبيض المتوسط الى فرنسا، عوضاً عن المدن الايطالية، وتحديداً البندقية، التي انضمت للتحالف المقدس ضد الدولة العثمانية، والذي تزعمه البابا، وهذا سيضر بتجارتها المزدهرة في الشرق، ويضعفها اقتصادياً. إلا إن الواقع اثبت ان الامتيازات التي حظي بها الرعايا العثمانيون في تلك المعاهدة وما تلاها، لم تخدم سوى الأقليات من التجار الأرمن واليهود والنصارى، وهو الأمر الذي فسح المجال لاحقاً لاختراق الدولة من الداخل. وفي المقابل هيأت تلك الاتفاقيات الأجواء لنشاط إرسالي تبشيري واسع في بلاد الشام. كما انها أضرت لاحقاً بالاقتصاد العثماني، وتسببت بعجز خطير، لاسيما أن دخل الدولة كان يعتمد كثيراً على الضرائب الگمركية.

من الجدير بالذكر ان الكاتب خليل اينالجيك يشير في كتابه تاريخ الدولة العثمانية الى إن المفاوضات التي جرت بين الصدر الأعظم إبراهيم باشا والمبعوث الملك الفرنسي فرانسوا الأول، دي لافوريه عام 1536 لم تتم المصادقة عليها أبداً، ربما بسبب إعدام إبراهيم باشا في آذار من العام نفسه، لذا فأول معاهدة لامتيازات منحتها الدولة العثمانية لفرنسا كانت في الثامن عشر من تشرين الأول عام 1569، أي في عهد السلطان سليم الثاني والملك شارل التاسع. وتم بموجبها إعفاء الفرنسيين المقيمين على الأرض العثمانية على امتدادها من دفع الخراج السنوي، ومنح القنصل الفرنسي الحق بالبحث عن الفرنسيين الذين يحتجزون بصفة عبيد أو رقيق، وإطلاق سراحهم ومحاسبة من أخذهم بتلك الصفة، كما والتزم السلطان بإعادة كل ما يتم الاستيلاء عليه من قبل قراصنة البحر من السفن الفرنسية ومعاقبتهم، وان تقدم السفن العثمانية الدعم والعون للسفن الفرنسية في حالة الغرق أو الارتطام قرب سواحل الدولة العثمانية مع حفظ حمولتها وطواقمها. وحتى إن صحت تلك الإشارة، فان ما حضيت به فرنسا لاحقاً من امتيازات تجارية ودبلوماسية وسياسية ودينية، ساهم هو الآخر بشكل اكبر في إعادة رسم التحالفات والمصالح بين الدولتين في ضوء متغيرات خطيرة، لم تتمكن الدولة العثمانية لاحقاً من إعادة مراجعتها بما يتناسب ودقة وحراجة المرحلة [1].

كما تجددت الامتيازات العثمانية- الفرنسية في عهد السلطان مراد الثالث (1574- 1594)، وأضيف لها بعض البنود القنصلية والتجارية، أبرزها أن يكون السفير الفرنسي مقدماً على كافة سفراء الدول الأخرى في الاحتفالات الرسمية والمقابلات الحكومية [2].

على الرغم من المكاسب الاستثنائية التي حققتها فرنسا بموجب معاهدات الامتياز تلك. إلا إن لويس الرابع عشر قرر الدخول الى جانب الإمبراطورية المقدسة والبندقية في الدفاع عن جزيرة كريت، لمواجهة التوسع العثماني في أوربا، وانقلب الصراع الى تحالف مقدس تحت رعاية البابوية، للحد من النفوذ العثماني. لكن هذا القرار الطائش الحق ببلاده خسائر فادحة، وسبب تراجعاً بتجارتها، فعاد يتودد مجدداً للدولة العلية، ويطلب تجديد الامتيازات التجارية [3].

وبالفعل شهد عهد السلطان محمد الرابع (1648 – 1788) تجديد اتفاقية الامتيازات الفرنسية في عام 1673، وذلك بطلب من الملك الفرنسي، والتي تعد تحولاً كبيراً ومنعطفاً في تلك السياسة، عندما أضيفت بنود وامتيازات جديدة وخطيرة مست بسيادة الدولة العلية، وفتحت المجال لتدخلات فرنسية وأوربية في شؤونها الداخلية والمحلية. اشتملت المعاهدة على عشرين مادة، قللت بموجبها الرسوم التي يدفعها التجار الفرنسيون من خمسة بالمائة الى ثلاثة، وساوت التجار الفرنسيين ومعاهديهم من الدول الأوربية الأخرى مع التجار العثمانيين، من

([1]) تاريخ العثمانية من النشوء إلى الانحدار، خليل اينالجيك (2002)، ترجمة: محمد م. الارناؤوط، ط1، دار المدار الاسلامي، بيروت، ص213.

([2]) قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798، معد صابر رجب، (2013)، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 20، العدد3، ص183.

([3]) المصدر نفسه، ص184.

حيث الرسوم التي يدفعونها والمعاملة التي يتلقونها في الموانئ والمدن العثمانية. وبالنسبة للامتيازات الدينية للفرنجة في القدس، فقد أسقطت الدية عن الفرنجة المقيمين في المدن العثمانية، بعد أن كان كل حي يغرم من أحياء المدن بدية، وهذا يعني عدم مطالبة السلطات المحلية لهم بدية من يقتل في الأماكن العامة. وأقرت حقهم في الاحتفاظ بممتلكاتهم الدينية في كنيسة القيامة وبيت لحم وغيرها من الأديرة، وحري بالذكر ان الفرنجة كانوا معفيين من دفع بعض الرسوم والضرائب في الأماكن المقدسة، والتي كان الأرمن والروم الكاثوليك يدفعونها.كما أطلقت يد الفرنجة في صناعة الخمور التي يشربونها في مناسباتهم الدينية واحتفالاتهم، لاسيما خلال موسم الأعياد في القدس الشريف، من دون أن يحدث هذا خلل في القانون العام. وضمنت المعاهدة امن وحماية الأشخاص الذين هم في حالة سلم وتحالف مع فرنسا، في حال زاروا الأراضي المقدسة للحج أو للتجارة بدون مضايقة أو تنكيل، شريطة تفتيش الأمتعة وان يكون سفرهم تحت العلم الفرنسي، وهذا يشمل حجيج الدول المعادية للسلطنة العثمانية [1].

أراد السلطان محمد الرابع ان يؤكد من خلال البنود الإضافية في هذه المعاهدة على عظمة الدولة العثمانية في عهده، كما كانت على عهد جده سليمان القانوني، وأن بإمكانها أيضاً منح امتيازات سياسية ودبلوماسية ودينية وتجارية واقتصادية هائلة لحلفائها من الدول الأجنبية، برضا وحسن نوايا، ومن موقف قوة. وانها لا زالت تشكل تهديداً لأوربا، لاسيما بعد الاستيلاء على قلعة نوهزل النمساوية عام 1664، وانتزاع جزيرة كريت من قبضة البنادقة عام 1669. إلا إن الأحداث اللاحقة اثبت أن عهد محمد الرابع كان آخر مرحلة هددت فيها الجيوش العثمانية فينا وقلاع النمسا الحصينة، بعد حصار غير موفق في عام 1683، لتبدأ بعده فترة انحسار كبيرة في الممتلكات والمنجزات العثمانية في أوربا[2].

ثالثاً: بين حصار فينا الأول ومعركة قلعة سيكتوار :

بدأت محاولات الارشيدوق فرديناند شقيق الإمبراطور شارل الخامس، لاستعادة المجر وإزاحة زابوليا الذي عينه سليمان ملكاً عليها، لأنه كان يعد نفسه الوريث الشرعي للملك لويس الثاني، كونه متزوجاً من أخت الملك المتوفى. فجهز جيشاً، وزحف به الى بودا، ونجح في احتلالها بمساعدة الأمراء الألمان. هرب زابوليا بعد خسارته، وقرر الاستنجاد بالسلطان العثماني. ووصل رسوله الى الباب العالي، حيث قابل السلطان في شباط عام 1528، ووقعت بين الطرفين اتفاقية في التاسع والعشرين من الشهر ذاته. وصدرت الأوامر بالاستعداد للحرب، وعين إبراهيم باشا قائداً عاماً للجيش[3].

جهز السلطان جيشاً جراراً قاده بنفسه، بلغ تعداده مائتي ألف مقاتل، تسانده ثلاثمائة مدفع في التاسع عشر من مايس عام 1529، يرافقه الوزير الأول إبراهيم باشا، للزحف الى المجر وإعادة تنصيب زابوليا ملكاً عليها، وفي تموز وصل الى موهاكس، حيث قابل زابوليا، وقرر مواصلة الزحف الى بودا ، التي كان فرديناند يحتلها منذ العشرين من آب عام 1527، وبدأ حصار القلعة في الثالث من أيلول. استسلمت حامية القلعة من دون مقاومة في الثامن من أيلول، وهرب منها فرديناند. وفي الخامس عشر من الشهر ذاته أعاد السلطان سليمان تنصيب زابوليا ملكاً على المجر.

---

(1) شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقيتا الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536-1673، دراسة تحليلية، إبراهيم ربايعة، بحث منشور في Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Sayı:39 Yıl: 2015/2، مجلة معهد العلوم الاجتماعية العدد: 39 سنة: 2/2015 ، ص68-89.

(2) المصدر نفسه، ص89-97.

(3) تاريخ الدولة العثمانية (النشأة – الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، سيد محمد السيد محمود، (2007)، ط1، مكتبة الآداب، ص259.

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

أثارت تلك الانتصارات رغبة السلطان في أن يكمل مسار الحملة، لوضع حد للتهديد النمساوي المستمر للمجر، فقرر ملاحقة فرديناند ومحاصرة فينا عاصمة الإمبراطورية المقدسة، وذلك في السابع والعشرين من أيلول 1529. وأمام أسوار قلعتها المنيعة ضرب الجيش العثماني حصاراً محكماً، حيث صمدت قواتها المكونة من ستة عشر ألف مقاتل أمام المدفعية العثمانية أياماً عدة. وعلى الرغم من الثغرات التي أحدثتها ضربات المدفعية وألغام البارود، إلا إن السلطان ومع تناقص كمية الذخائر والمؤونة، واقتراب موسم الشتاء القارص في تلك الأجزاء من أوربا، قرر العودة ورفع الحصار في السادس عشر من تشرين الأول من العام ذاته. ويمكن عدّ ذلك الإجراء تكتيكاً عسكرياً، لتجنب العواقب غير المدروسة. بعض المتتبعين لتفاصيل تلك الحملة الكبيرة، رأوا أن غرض السلطان لم يكن محاصرة فينا، بل إن الهدف الرئيس كان ملاحقة فلول فرديناند والفرق الألمانية المنسحبة من بودا، معللين قرار الانسحاب بان السلطان ترك جزءاً كبيراً من قوات المدفعية الثقيلة في بودا، إذ لم تكن في نيته إطالة أمد المعركة، لأنه يدرك تماماً ان قلعة فينا حصينة للغاية، وبحاجة الى فترة زمنية أطول وإمكانيات حربية إضافية لاقتحامها [1].

في الخامس والعشرين من نيسان عام 1532 جهز السلطان سليمان القانوني حملة خامسة قادها بنفسه، تألفت من مائتين وثمانين ألف مقاتل زحف بها نحو المجر، بعد وصول أنباء محاصرة فرديناند للعاصمة بودين لمدة سبعة وخمسين يوماً في محاولة لإزاحة زابوليا، لكن الحملة لم تسفر عن مواجهة بين الطرفين، لكن السلطان فتح بعض القلاع القريبة من الحدود النمساوية. وفي محاولة من العثمانيين لتامين الجبهة الغربية للإمبراطورية، قابل السلطان مبعوث فرديناند جيروم دي زار، للترتيب لعقد هدنة بين الجانبين. وبعد مفاوضات ومباحثات مطولة، أبرمت بين الطرفين معاهدة صلح في الثاني والعشرين من حزيران عام 1533 وتعرف بمعاهدة استانبول، اعترف بموجبها بفرديناند ملكاً على بوهيميا وارشيدوقاً على النمسا، كما اعترف بمخاطبته في التشريفات بلقب معادل للقب الوزير الأعظم (رئيس الوزراء) كما تعهد فيها فرديناند بالاعتراف بزابوليا ملكاً على المجر، وبعدم الاعتداء عليه لأنه حليف للسلطان العثماني، وقسم بموجبها المجر الى قسمين قسم يحكمه زابوليا تحت الحماية العثمانية، وقسم يخضع لفرديناند يدفع جزية للسلطان، وان يدفع فرديناند ثلاثين ألف ذهبية سنوياً، وان يصادق العثمانيين على أي اتفاق بين زابوليا وفرديناند ليصبح نافذاً، فضلاً عن إرسال الإمبراطور شارل الخامس سفيراً من طرفه الى البلاط العثماني لعقد صلح بعد الاتفاق مع فرديناند وإلا يعد لاغياً، وللعثمانيين حق نقض الاتفاق [2].

حققت البحرية العثمانية في عهد السلطان سليمان انتصارات واسعة في البحر المتوسط تمثلت بالعمليات التي تزعمها خير الدين بربروسا، الذي كان يحكم الجزائر باسم السلطان العثماني، ونجح بشن حملات ضد السفن الأوربية ومهاجمة سواحل اسبانيا وايطاليا. وفي الثاني والعشرين من آب عام 1534 نجح بربروسا بفرض السيطرة العثمانية على تونس [3].

إلا إن شارل الخامس جهز في العام التالي حملة بحرية كبيرة، تمكنت في تموز من إزاحة الوجود العثماني فيها، وإعادة تنصيب حاكمها مولاي أبو عبدالله حسن الحفصي الموالي للأسبان. كما حاول شارل الخامس في عم 1541 احتلال الجزائر مستغلاً غياب الوالي بربروسا، فجهز أسطوله الشهير الارمادا، المؤلف من 500 قطعة بحرية يقودها اندريا دوريا، وهاجم الموانئ الساحلية. ولكن استبسال نائب الوالي حسن بك والحامية العثمانية في الدفاع عن المدينة، وشيوع أنباء اقتراب عودة الأسطول الجزائري مع الدعم السلطاني الى جانب الظروف

([1]) المصدر نفسه، ص260

([2]) المصدر نفسه، ص261-263.

([3]) سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين، المصدر السابق، ص159-170.

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

المناخية العاصفة التي قلبت كفة المواجهة لصالح الجزائريين، اضطر شارل الخامس الى الانسحاب، بعد أن قدم خسائر فادحة. ولم تفكر أي قوة أوربية أخرى على الاقتراب من سواحل الجزائر بغية احتلالها حتى عام 1830 [1].

وفي رد فعل على تلك الأحداث، جهز الوالي بربروسا حملة بحرية كبيرة مؤلفة من مائة وأربع وخمسين قطعة بحرية ونحو تسعة عشرين ألف مقاتل، في الثامن والعشرين من مايو عام 1543، وقرر التوجه بها الى الموانئ الفرنسية، طبقاً لاتفاقية التحالف المبرمة بين السلطان العثماني والملك فرانسوا، لمواجهة تهديد شارل الخامس. تحرك الأسطول ماراً بأهم الموانئ الايطالية، وكاد أن يهاجم روما، لولا مناشدة السفير الفرنسي المرافق للأسطول بربروسا العدول عن المغامرة، وفي تموز وصلت الحملة الى طولون، حيث رفعت الأعلام العثمانية، وأطلقت المدافع تحية له، كما زار مرسيليا ونيس، التي استسلمت قلعتها له، وانتزعت من السيطرة الاسبانية وسلمت مفاتيحها للفرنسيين. بقي بربروسا في طولون لسنة كاملة مهدداً السواحل الايطالية والاسبانية، ليعود بعدها الى اسطنبول في نيسان عام 1544 [2].

بعد موت زابوليا عام1540، حاولت أرملته إيزابيلا أن تجعل من ابنها الصغير سيجسموند وريثاً لعرش المجر خلفاً لأبيه. فحاول فرديناند استغلال الفرصة، والزحف نحو بودا بدعم قوات شارل الخامس . فخرج سليمان عام 1541 بنفسه على رأس حملة جديدة، فرفع فرديناند الحصار وانسحب، وأرسل الى السلطان يطلب اليه تعيينه بدلاً عن ابن زابوليا، مقابل زيادة مبلغ الخراج السنوي. لكن سليمان رفض مجدداً، وقرر إلحاق المجر بالحكم العثماني المباشر يديرها بكلربك، لغاية بلوغ سيجسموند السن القانوني [3].

سرعان ما أعاد فرديناند الكرة مجدداً، فجرد حملة بعد عودة سليمان الى اسطنبول، ولم يتردد السلطان سليمان من الخروج اليه مرة أخرى في الثالث والعشرين من نيسان عام 1543، يرافقه ابنه بايزيد، ووصلت قواته الى بلغراد، حيث التحقت بها قوات حاكمي بودين والبوسنة العثمانيين، وبهذه القوات اخضع سليمان المدن والحصون التي استولى عليها آل هابسبيرك النمساويون، واضطر فرديناند لرفع الحصار عن بودين والانسحاب، وقام سليمان بعد دخوله الى بودين في تموز من العام نفسه بتحويل كنيستها الرئيسة الى مسجد، وتقدمت القوات العثمانية واحتلت مدينة استراغون، المقر القديم لملوك المجر ومدينة استوني بلغراد ، فاضطر الارشيدوق فرديناند لتوقيع هدنة مع السلطان أمدها خمس سنوات، في التاسع عشر من حزيران عام 1547، انضمت اليها كل من البندقية والبابا، فضلاً عن فرنسا نزولاً عند رغبة سليمان ، أعاد السلطان العثماني بموجبها بعض الأراضي التي سيطر عليها، ودفع فرديناند ثلاثين ألف دوقة ذهبية للخزينة العثمانية. وافق شارل الخامس على الاتفاقية في الأول من آب، وتبعه فرديناند في السادس والعشرين من الشهر ذاته، في حين وافق سليمان في الثامن من تشرين الأول من العام نفسه، وعرفت بمعاهدة أدرنة [4].

هذا وقد جرد العثمانيون في أيلول عام 1552 حملة لإحكام السيطرة على إقليم ترانسلفانيا، ومواجهة دسائس الملك فرديناند، فاخترقت الحملة التي قادها الوزير احمد باشا بلاد المجر، وأوقفت الزحف النمساوي على الإقليم. كما وشهدت هذه المرحلة استمرار التحالف الفرنسي مع العثمانيين لمواجهة النمسا، فبعد وفاة فرانسوا الأول واصل ابنه هنري الثاني تقربه من السلطان سليمان، وجدد التزام بلاده بالمعاهدات

([1]) المصدر نفسه، ص192- 255؛ العثمانيون في التاريخ والحضارة، محمد حرب، (1994)، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة، ص 68- 69.

([2]) المصدر نفسه، ص271-276.

([3]) أوربا العثمانية، بيتر شوجر، المصدر السابق، ص89.

([4]) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز اوزتونا، (1981)، المجلد الاول، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الانصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول-تركيا، ص282-284.

السابقة مع الدولة العلية، وجرى توقيع اتفاقية بين الطرفين في الأول من شباط عام 1553، والتي تعد مهدت لتحالف عسكري تتحد فيه الدولتان للقيام بمناورات بحرية لفتح جزيرة كورسيكا ولتامين السواحل الفرنسية من التهديد الاسباني والايطالي، ولصد التوسع النمساوي.

إن الضغط الذي سببته الحملات العثمانية المتواصلة، اضعف جبهة إمبراطورية ال هابسبورك، واسهم الى حد كبير بتعزيز حالة الفوضى الداخلية، التي ترافقت مع انتفاضة مارتن لوثر، والهياج الشعبي المصاحب للمد البروتستانتي الجديد، بل انها ساعدت على انتشار المذهب اللوثري في ألمانيا وأوربا [1].

وفي هذا الصدد يذكر المؤرخ التركي يلماز اوزتونا بان الأمراء البروتستانت طلبوا دعم الدولة العثمانية، لمجابهة المعسكر الكاثوليكي المتمثل بشارل الخامس والبابا، فبادر السلطان بإرسال مبعوثه الشخصي محرم جاووش، الذي وصل الى هولندا حاملاً معه كتاب موافقة السلطان على مساعدة البروتستانت. ويؤرخ الكتاب السلطاني في العاشر من مايو عام 1552، وقد اشتمل على ضمانات لحاكم سكسونيا الأمير موريس الأول (1541 – 1553) الى جانب دوق بروسيا الأمير ألبرت (1525 – 1568) ولبقية الأمراء الألمان البروتستانت في مواجهة الإمبراطور، فضلاً عن السياسة التي يتحتم عليهم سلوكها. وإزاء تلك التحديات الخطيرة اضطر شارل الى إصدار صلح اوكسبيرج عام 1555، الذي تضمن الحريات المذهبية للبروتستانت اللوثريين في أرجاء إمبراطوريته، لينسحب بعدها عن المسرح السياسي، ويتنازل عن العرش عام 1556، ويعتكف في دير ياستي باسبانيا حتى وفاته في أيلول عام 1558 [2].

ولتهدئة التوتر بين الحدود العثمانية النمساوية، لاسيما مع انشغال السلطان بمواجهة الشاه طهماسب الأول (1524 – 1576)، وقعت في عام 1555 هدنة بين الطرفين لستة أشهر، جرى تجديدها في عام 1575. وشهد عام 1562 آخر تسوية بين الطرفين في عهد السلطان سليمان، فوقعت اتفاقية للصلح بينهما لمدة ثماني سنوات، ونصت على استمرار النمسا بدفع الجزية السنوية التي حددتها المعاهدات السابقة بينهما. حاول السلطان سليمان في آذار عام 1565 إخضاع جزيرة مالطا، التي اتخذها فرسان الاسبتارية مركزاً لنشاطهم في القرصنة المعادية للسفن العثمانية والإسلامية في البحر المتوسط، إلا إن الحملة أخفقت في مسعاها. لكن الأسطول العثماني عوض هذه الهزيمة بنجاح باهر في العام التالي، وذلك باستيلائه على جزيرة خيوس التابعة لجنوة. وفي آخر فتوحاته قبل وفاته، سار السلطان سليمان بنفسه في حملة الى الحدود مع النمسا، اثر نقض الإمبراطور مكسمليان الثاني الاتفاقية المبرمة بين الدولتين، وتأخره في تسديد الخراج السنوي، وتهديد ممتلكات جون سيجسموند في ترانسلفانيا حليف العثمانيين، ولكن الحظ لم يسعفه ليرى جيشه الجرار يفتح قلعة سيكتوار على تخوم جنوب المجر. فمات في الخامس من أيلول عام 1566، تاركاً إمبراطورية مترامية الأطراف، وانتصارات باهرة في جبهات آسيا وإفريقيا وأوربا [3].

رابعاً: موقعة ليبانتو البحرية وتحطم حاجز الخوف الأوربي من الجيش العثماني :

بتولي السلطان سليم الثاني (1566– 1574) خلفاً لوالده سليمان القانوني، وقعت النمسا مع العثمانيين معاهدة في شباط عام 1568، احتفظت بموجبها بأملاكها في المجر، وتعهدت بدفع الجزية السنوية، كما احكم العثمانيون قبضتهم على مولدافيا وولاكيا وبولندا، الأمر الذي أعاق التوسع الروسي في غرب البحر الأسود [16]. نجح العثمانيون في الأول من تموز عام 1570 من الوصول الى قبرص، والاستيلاء على عاصمتها في الثامن من آب من العام نفسه، في حين قاوم الميناء الرئيس في الجزيرة الحصار لمدة سنة، واستسلم في آب من

(1) المصدر نفسه، ص285– 286.
(2) المصدر نفسه، ص287– 288.
(3) تاريخ الدولة العثمانية، خليل اينالجيك، المصدر السابق، ص60–63.

العام التالي، وخضعت قبرص لحكم العثمانيين المباشر، فاثأر هذا التطور مخاوف أوربية، تعاظمت عندما قررت كل من جمهورية البندقية واسبانيا والبابا بيوس الخامس، عقد تحالف ضد الزحف العثماني المتواصل نحو أوربا، وانضم الى التحالف كما قيصر روسيا ايفان الرابع (1533- 1584) وأطلق على هذا التكتل الأوربي اسم "العصبة المقدسة" The Holy League. [1]

تمكنت قوات الحلف المقدس بقيادة دون جوان اخو فليب الثاني ملك اسبانيا، البالغة سبعة عشر ألف مقاتل، ونحو مائتين وخمسين سفينة، اغلبها من اسبانيا والبندقية، فضلاً عن سفن قدمها البابا وفرسان مالطا، من إنزال هزيمة كبيرة بالأسطول العثماني المؤلف من ثلاثمائة سفينة، في معركة ليبانتو في السابع من تشرين الأول عام 1571، والتي عدت أول هزيمة عسكرية بحرية تلحق بالعثمانيين منذ أوائل القرن الخامس عشر، وهو الحدث الذي زعزع السيادة العثمانية في البحر المتوسط، إذ خسر الأسطول العثماني مائتي سفينة من مجموع السفن التي شاركت في المعركة، واحتفلت أوربا بهذا الحدث باعتباره يشكل نهاية للخطر العثماني الذي كان يهدد القارة. وتمادى الحلف بنشوة النصر حين قرر مهاجمة اسطنبول، لولا تصدي قطع البحرية العثمانية التي جرى بناؤها وترميمها خلال الشتاء الذي أعقب حادثة ليبانتو قرب قبرص. وأخيراً توصل الطرفين الى إبرام الصلح في السابع من آذار عام 1573 تنازل بموجبه البنادقة عن قبرص، مع دفع غرامة حربية للدولة العثمانية [17]. لكن العثمانيين تمكنوا في عهد السلطان مراد الثالث (1574 - 1595) من ضم بولندا عام 1575، وتم تعيين إستيفان باثوري حاكم ترانسلفانيا ملكاً عليها، كما اعترفت النمسا بذلك، في معاهدة الصلح التي أبرمتها مع الدولة العثمانية ومدتها ثمان سنوات عام 1576. كما جدد السلطان الامتيازات القنصلية والتجارية لفرنسا عام 1577، وفي مقدمتها تفضيل السفير الفرنسي على كافة سفراء الدول الأوربية [2].

تجددت الحرب بين الإمبراطورية المقدسة والعثمانيين عام 1593، ولعامين استمرت المناوشات على خط الحدود بين الدولتين، وقتل حاكم البوسنة العثماني في حزيران من العام نفسه. فأقدم أمير ترانسلفانيا سيجسموند باثوري مستغلاً ضعف العثمانيين، على التحالف مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة، وانضم اليهم أمير ولاكيا وهاجم بلغاريا 1595 ، والتحم الطرفان في معركة قاسية قرب هاجوفا **Haçova** تعرف بموقعة كرزت استمرت من 24- 26 تشرين الأول 1596، قرب قرية هاجوفا شمال المجر، وكان الارشيدوق ماكسمليان اخو الإمبراطور يقود جيش التحالف البالغ تعداده ثلاثمائة ألف جندي. وعلى الرغم من النصر الصعب الذي حققه العثمانيون بقيادة السلطان محمد الثالث، ونجاحهم في إيقاف الزحف الى حدود شمال الدانوب، إلا إن الجيش النمساوي عاود التقدم الى بودا وحاصرها في أواخر أيلول عام 1598، قبل أن يضطر الى رفع الحصار عنها في الشتاء. وشهدت الفترة الممتدة بين عامي 1599 – 1603 ، مناوشات في مناطق الحدود العثمانية النمساوية، لاسيما بعد نجاح الأخيرة بالسيطرة على تخوم بلغراد مؤقتاً بين تموز وآب عام 1602، ومحاصرة بودا، وتزامنت تلك الأحداث مع وفاة السلطان محمد الثالث وجلوس ابنه احمد الأول (1603 - 1617) على كرسي الخلافة [3].

([1]) تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، (1948)، ط1، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ص507- 508 ؛ الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص79-82.

([2]) تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك المحامي، المصدر السابق، ص254-258.

([3]) الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، ص87-88.

خامساً: معاهدة سيتفاتوروك ونهاية لفكرة السيادة العثمانية العالمية :

يتفق الجميع على إن المعاهدات الدولية التي عقدتها الدولة العثمانية منذ مطلع القرن السابع عشر، تعكس بوضوح مراحل انكماش ممتلكاتها الأوربية. وكانت أولى تلك المعاهدات معاهدة ستيفاتورك Treaty of Stivatorok التي أنهت الحرب النمساوية المشتعلة منذ عام 1593، في الحادي عشر من تشرين الثاني عام 1606. إن الظروف الدقيقة التي كانت الدولة العثمانية تمر بها، نتيجة اضطراب الوضع الداخلي، والتهديد الذي مثله الشاه عباس الكبير (1588- 1629) على الحدود الشرقية للإمبراطورية، هي التي أرغمت العثمانيين على سحب قواتهم من أذربيجان والقوقاز الى اسطنبول، وهذا الأمر يدل على عدم استطاعة العثمانيين تحقيق نصر حاسم على النمسا، ولتجنب القتال في جبهتين في آن واحد، فضّل العثمانيون عقد الصلح مع ال هابسبيرك [1].

تألفت المعاهدة من سبع عشرة مادة عكست مقدار الضعف الذي بدأت تعانيه الدولة، إذ تعامل فرديناند الثاني الذي كان حينها ارشيدوق النمسا مع السلطان معاملة الند بالند، وذلك في المفاوضات التي دارت بشأن المعاهدة على الحدود النمساوية العثمانية، وبمقتضى المادة الأولى من المعاهدة ألغيت الجزية كانت تدفعها النمسا، والتي فرضت عليها بموجب معاهدة عام 1533 منذ عهد السلطان القانوني، اعترافاً من العثمانيين بتنازلهم عن المطالبة بأراضي المجر الخاضعة للإدارة النمساوية، وذلك مقابل هدية عينية ترسلها الأخيرة كل ثلاث سنوات، وان تدفع النمسا غرامة حرب قدرها 67 ألف سكة ذهبية. كما أقر العثمانيون في مادتها الخامسة بالاعتراف بالإمبراطور النمساوي إمبراطوراً على ألمانيا وروما الغربية وليس بكونه ملكاً، وبقيام العلاقات بينهم وبين دول أوروبا على قاعدة من المساواة، إذ نصت على المساواة بين الإمبراطور والسلطان في البروتوكولات الدبلوماسية، ويعد هذا البند مؤشر على تخلي العثمانيين عن المركز العالمي والتفوق الذي تمسك به السلاطين من قبل. كما نصت المعاهدة على تبادل السفراء بين الطرفين، وان تكون مدة الصلح أمدها عشرين عاماً قابلة للتجديد، أبقت على حالة السلام بين الطرفين لمدة 56 سنة لقد فتحت بنود معاهدة ستيفاتوروك الأبواب للتدخلات الخارجية في سياسة الدولة وعلاقاتها الدبلوماسية، وذلك حسبما جاء في مادتها السابعة. ينبغي إدراك حقيقة مهمة هي إن الحرب المتواصلة مع النمسا تطلبت زيادة في عديد الجيش، وهو الأمر الذي فاقم أعباء خزينة الدولة لدفع مرتبات الجند، ولا يمكن تجاوز حركات التمرد والعصيان التي قام بها الانكشارية، وأدت هي الأخرى الى تراجع أداء الجيش العثماني لاسيما بين عامي 1593 – 1606 [2].

سادساً : أسرة كوبريللي وآخر المحاولات الإصلاحية العثمانية في القرن السابع عشر:

استعادت الدولة العلية هيبتها في عهد السلطان محمد الرابع، فتولى محمد كوبريللي منصب الصدر الأعظم، على الرغم من انه كان يبلغ الثامنة والسبعين من العمر، حيث أعاد تنظيم ميزانية الدولة ومنظومة الجيش، وكبح جماح الانكشارية، وحينما توفي عام 1661 خلفه ابنه كوبريللي زادة فاضل احمد في منصبه الذي احتفظ به لأربعة عشر عاماً. وتجددت المواجهة مع النمسا، التي نقضت معاهدة ستيفاتورك، فسار كوبريللي بجيش جرار من أدرنه، حتى وصل الى قلعة نوهزل Nevhausel الحصينة شمال غرب بودين في السابع عشر من آب عام 1663، وفرض عليها حصاراً محكماً دام سبعة وثلاثين يوماً. وهو ما اضطر قائد القلعة الى طلب الاستسلام، فوافق الصدر الأعظم،

---

(1) المصدر نفسه، ص89 ؛ تراث الإسلام، الجزء الاول، تصنيف: جوزيف شاخت وكليفورد بوزورث، ترجمة: محمد زهير السمهوري، حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، تعليق وتحقيق: شاكر مصطفى، ومراجعة: فؤاد زكريا، (1985) عالم المعرفة، الكويت ، ص233ح

Perter F. Sugar , (ed.) , A History of Hungary, Indiana University press, USA, 1994, pp.99.

(2) تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب عن الخلافة، محمد سهيل طقوش، (2013)، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ص276-277؛ اصول التاريخ الاوربي الحديث من النهضة الأوربية الى الثورة الفرنسية، هربرت فيشر، (1961)، ط3، نقله إلى العربية: زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، القاهرة، ص373-374.

شريطة خروج جنود الحامية من دون سلاح أو ذخائر، فدخلها العثمانيون في أواخر أيلول من العام نفسه، وكانت أصداء هذا النصر مدوية في كل أرجاء أوربا [1].

لقد اقلق هذا النصر العثماني أباطرة أوربا، وسارع البابا للاستنجاد بملك فرنسا لويس الرابع عشر لإرسال دعم عاجل من الرجال الى النمسا، وبعد تردد قرر لويس وخلافاً لاتفاقه مع العثمانيين، متجاوزاً لعدائه مع النمسا، الى إرسال ثمانية آلاف مقاتل لصد الزحف العثماني، وبعد مناوشات غير حاسمة بين الطرفين، طلب إمبراطور النمسا للعودة الى المفاوضات مع الدولة العلية، وأبرمت اتفاقية فاشفار في العاشر من آب عام 1664، حيث تعهد الطرفان باحترام بنود معاهدة ستيفاتوروك ، الى جانب دفع غرامة حربية للعثمانيين مقدارها مائتي ألف سكة ذهبية، مقابل بقاء قلعتي نوهزل ونوفيجراد تحت الحكم العثماني. تعاظمت انجازات الصدر الأعظم عندما نجحت القوات العثمانية بالسيطرة الكاملة على جزيرة كريت، في أيلول عام 1669 وطرد البنادقة منها [2].

توترت أجواء العلاقات العثمانية النمساوية مجدداً في عام 1681 ، حينما حاول السلطان محمد الرابع إخضاع ما تبقى من الأراضي المجرية الخاضعة للإمبراطورية المقدسة، إذ طلب كل من أمير ترانسلفانيا والنبلاء المجريين البروتستانت، يتقدمهم الكونت توكلي ايمرة Imre Thokoly ، من لويس الرابع عشر دعمهم للوقوف بوجه النمسا، إلا إن الأخير حاول تجنب مساعدة المجر، بسبب الاختلاف المذهبي، ولان فرنسا وقعت مع النمسا اتفاق نميجن Nijmegen (مدينة في هولندا) عام 1678، إلا انه حث النبلاء على طلب العون من العثمانيين، وساهم بتأجيج الموقف بين الطرفين، رغبة منه في فتح جبهة لإضعاف القوة النمساوية، لتحقيق أطماعه في التوسع على حساب مقاطعات على نهر الراين [3].

اتخذ الديوان السلطاني قرار إعلان الحرب على النمسا مطلع عام 1682، وانطلقت قوة كبيرة بقيادة الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا في الرابع والعشرين من مايس عام 1683 نحو بلغراد، حيث بلغ عديد الجيش العثماني مائتي ألف مقاتل. خلال سيرهم تمكن العثمانيون من إخضاع معظم المدن والقلاع الأمامية النمساوية، فقرر الإمبراطور ليوبولد الأول ترك فينا والتحصن في لينز، وترك قائد قواته ارنست روجر ليدافع عن العاصمة، واصل العثمانيون زحفهم حتى وصلوا أسوار فينا في الرابع عشر من تموز، حيث فرض الصدر الأعظم حصاراً في السابع عشر من تموز من العام نفسه بمشاركة ستين ألف مقاتل، استمر لتسعة وخمسين يوماً. كاد النصر يكون حليف العثمانيين، لولا أخطاء عسكرية وسوء تقدير أحاطت بالحملة، أبرزها تشتيت الصدر الأعظم القوة العثمانية على مساحة واسعة من الأرض، مما افقدها الكثافة العددية لإخافة العدو، ويضاف الى ذلك تخاذل خان القرم نور الدين مراد كيراي المكلف بحماية جسر اسكندر الحجري على نهر (الدانوب) الذي ترك قوات الدعم البولندية والألمانية تعبر دون اعتراضها، بغضاً منه للصدر الأعظم، الذي انشغل بحصار المدينة عن صد الزحف القادم من كل صوب، بقوات تعدت الثمانين ألف مقاتل [4].

ويبدو إن قيادات حربية عثمانية كانت هي الأخرى لا ترغب للصدر الأعظم أن ينال شرف اقتحام فينا، التي لم يستطع السلطان القانوني فتحها قبل مئة وأربع وخمسين عاماً. لقد ساهمت فرق الدعم التي تقدمت لنجدة فينا المحاصرة من أميري ساكسونيا وبافاريا، فضلاً

([1]) المصدر نفسه، ص375؛ تاريخ العثمانيين، المصدر السابق، ص277-278.

([2]) تاريخ الدولة العلية العثمانية، المصدر السابق، ص295.

([3]) تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، المصدر السابق، ص518-519؛ اصول التاريخ الاوربي الحديث، ص378-379.

([4]) المصدر نفسه، ص520؛ الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، محمد كمال الدسوقي، المصدر السابق، ص94-95؛ تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب عن الخلافة، المصدر السابق، ص279-282.

عن ملك بولندا يوحنا الثالث سوبيسكي، الذي جهز عشرين ألف مقاتل قادهم بنفسه، بتغيير كفة المعركة. التحم الطرفان في معركة قاسية عند كاهلنبيرج (المان داغي بالعثمانية) في الثاني عشر من أيلول عام 1683، اضطر العثمانيون على اثر انكسارهم الى رفع الحصار عن فينا، وترك مدافعهم وذخائرهم، والتراجع الى بودا تلافياً لهزيمة أخرى [1].

شجع هذا التراجع العثماني القوى الأوربية على إعادة توحيد جبهتهم، لإزاحة الوجود العثماني من كامل أراضي المجر. فعقد تحالف عرف بالتحالف المقدس، قاده البابا اينوسنت التاسع وملك بولندا سوبيسكي والإمبراطور النمساوي واسبانيا ورهبان مالطا، وانضمت اليه البندقية في آذار عام 1684 لتقويض الوجود العثماني في أوربا [2].

وحتى الموقف الفرنسي لم يلبث أن انقلب على العثمانيين، بعد أن تراجع لويس الرابع عشر عن فكرة مهاجمة الحدود الغربية للإمبراطورية المقدسة، خوفاً من نصر عثماني قد يغير من خارطة القوى الأوربية. لقد أثارت أنباء الاندحارات العثمانية حفيظة أعداء الصدر الأعظم قرة مصطفى باشا في اسطنبول بغية إزاحته، فتحمل مسؤولية الهزيمة في حصار فينا كاملة، وصدرت الأوامر بإعدامه، ونفذ به الحكم في بلغراد في كانون الأول عام 1683، وعين إبراهيم باشا بدلاً عنه.كانت هذه انتكاسة جديدة لقوة وهيبة السلطنة، إذ فقدت ديناميكية الهجوم والتوسع، وبدأت الانكسارات العسكرية تتوالى على الدولة العثمانية، بسبب تراجع منظومة الجيش وقياداته وتشكيلاته المختلفة. لقد اثبت حصار فينا الثاني دليلاً على إن التحالف الأوربي ازداد تماسكاً، على الرغم من كل الخلافات السياسية والمذهبية والاقتصادية القائمة بين دوله لمواجهة المد العثماني [3].

سابعاً: سنوات المصيبة 1683 – 1699 :

يصف جملة مؤرخون مدة الخمس عشرة سنة التي أعقبت إخفاق العثمانيين في حصار فينا الثاني، وحتى عام 1699 ب"سنوات المصيبة "، إذ يمكننا القول إن التراجع في الأداء العسكري للقيادة والجيش العثماني في هذه المرحلة، شكل منعطفاً في السياسة الخارجية للإمبراطورية العثمانية، بدءاً من أواخر القرن السابع عشر وما تلاها، إذ تحولت الدولة من سياسة الهجوم والفتوح الى سياسة دفاعية محضة، للحفاظ على اكبر قدر من المكتسبات الإقليمية في أوربا.كما إنها أشرت في الوقت ذاته بداية انحسار الوجود العثماني في أوربا، وجاءت معاهدة كارلوفتس في عام 1699 لتضع حداً للطموح العثماني في حكم أوربا، فتوقفت حركة الفتوحات العثمانية نهائياً، وأخذت الجبهة الغربية تنهار ومعها المؤسسة العسكرية، التي تحملت مسؤولية الإخفاق أمام الجيوش الأوربية [4].

كانت أولى مكاسب التحالف الأوربي المقدس استيلاء البندقية على سواحل دالماسيا الهرسك والمورة ونافارين وألبانيا. كانت بودين هي المحطة الأهم للتحالف، ففرضوا عليها حصاراً محكماً دام ثلاثة أشهر، بدءاً من تموز حتى تشرين الثاني عام 1684، لكن العثمانيين اظهروا بسالة عالية في الدفاع عنها وصد الهجمة الألمانية [5].

حققت القوات الألمانية بقيادة دوق لورين كارل الخامس في عام 1685 انتصارات على الجيش العثماني، واستعادت قلعة نوهزل النمساوية، كما جدد هجومه على بودين، وتمكن من انتزاعها من الحكم العثماني في الثاني من أيلول عام 1686 ، اثر حصار محكم دام

([1])تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ج1، ص529-537.
([2])تاريخ الشعوب الاسلامية، كارل بروكلمان، ص520.
([3]) تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ج1، ص542.
([4]) المصدر نفسه، ص543.
([5]) تاريخ الدولة العلية العثمانية، المصدر السابق، ص301-302.

السياسة العثمانية تجاه النمسا من فتح بلغراد حتى معاهدة كارلوفتس

المعطيات التاريخية وتحليل النتائج

أ.م.د. نغم طالب عبدالله

قرابة شهرين متتالين، بعد أن كانت مركزاً قوياً لحكم المجر لمائة وخمسين عاماً. حاولت روسيا في هذه الأثناء انتهاز تراجع القوة العثمانية، فانضمت الى التحالف المقدس عام 1687، إلا إن محاولتها الاستيلاء على شبه جزيرة القرم باءت بالفشل. لكن الهزيمة القاصمة للعثمانيين جاءت في الثاني عشر من آب عام 1687، عندما التحم الجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم سليمان باشا مع القوات الإمبراطورية النمساوية، فانكسر العثمانيون في موقعة موهاكس الثانية، وخسروا نحو عشرين ألف مقاتل، واستولى النمساويون على كافة أسلحة ومدافع وذخائر الجيش العثماني، وأصبح الموقف العثماني خطيراً للغاية، بعد أن احتلت قوات التحالف إقليم ترانسلفيانيا ومعظم قلاع كرواتيا، وخسرت الإمبراطورية نحو 128 ألف كم مربع من أراضيها. إنها لمفارقة بالفعل، فقبل مئة وستون عاماً على ذات ارض موهاكس (موهاج) ، حقق السلطان القانوني نصراً باهراً سحق فيه الجيش المجري، والحق معظم أراضيها بالحكم العثماني [1].

انعكست هذه الهزائم على الأحوال الداخلية في العاصمة، فثار العامة والخاصة، وأعلن الانكشارية العصيان، وقرروا إعدام الصدر الأعظم سليمان باشا، كما خلع السلطان محمد الرابع بعد حكم دام تسعة وثلاثون عاماً، ونصب أخوه سليمان الثاني. حاول السلطان الجديد إيقاف الزحف النمساوي نحو بقية الممتلكات العثمانية، بعد أن نجحت قوات التحالف الأوربي بالاستيلاء على بلغراد الثامن من أيلول عام 1688، بعد حصار استمر تسعة وعشرون يوماً. قرر السلطان سليمان الخروج بنفسه لاستعادتها، إلا إن اعتلال صحت جعلته يتراجع. أيقن السلطان عدم كفاءة الصدر الأعظم مصطفى باشا بعد توالي الخسائر العثمانية، فقرر تعيين أحد أفراد عائلة كوبريلي، وهو فاضل مصطفى كوبريللي. قرر الصدر الأعظم الجديد إجراء إصلاحات عاجلة في تشكيلات الجيش، استعداداً للحرب، لاستعادة ما فقدته الدولة من أراضي وقلاع. نجح فاضل مصطفى كوبريلي من استعادة بلغراد في عام 1690، بعد سنتين فقط من خضوعها للتحالف، كما نجح في السيطرة على كامل صربيا والبوسنة وبلغاريا [2].

أثارت انتصارات العثمانيين مخاوف النمسا، وأعادت للأذهان الحملات الناجحة للسلاطين الأوائل، فبادرت الى تحصين لعاصمة فينا، فضلاً عن بودين تحسباً لهجوم وزحف عثماني محتمل. إلا إن مكاسب تلك المرحلة لم تدم طويلاً، ففي خضم انهماك فاضل مصطفى باشا في استعادة ترانسلفانيا من قبضة النمسا، تقابل الجيشان العثماني والنمساوي بقيادة ماركيز بادن لويس دي باد في موقعة قاسية هي معركة سلانكامن Slankamen الواقعة شمال غرب بلغراد في التاسع عشر من آب عام 1691، وبعد قتال شرس استشهد الصدر الأعظم فاضل مصطفى كوبريلي، مما أضاع فرصة استرجاع المجر، وأعاد الفراغ العسكري الى الجيش، وعادت الدولة مرة أخرى الى وضع الدفاع عن ممتلكاتها أمام التحالف الأوربي المقدس. تقلد السلطان احمد الثاني العرش (1691 – 1695) بعد وفاة أخيه، في وقت كانت الدولة تشهد تحدياً خطيراً يهدد كيانها الداخلي والخارجي [3].

لم يتمكن العثمانيون من إحراز نصر حاسم على الجبهة النمساوية، التي بقيت متوترة بعد محاولة استعادة ترانسلفانيا في صيف عام 1693، لكن الأنظار اتجهت بعدها صوب بلغراد، التي حاصرها النمساويون أواخر تموز، إلا إن استبسال المدافعين عن قلعتها مكنهم من صد هذه الهجمة، ورفع الحصار عنها في الثاني عشر من أيلول، بعد أن قتل فيها عشرة ألاف رجل من الألمان. على الرغم من ذلك تكالبت سفن البندقية وكثفت من هجماتها البحرية، ونجحت في انتزاع جزيرة ساقز الواقعة على بحر ايجة من قبضة العثمانيين، في أيلول عام

([1]) المصدر نفسه، ص303.

([2]) المصدر نفسه، ص304؛ تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ج1، ص548-55؛ حركة الفتح العثماني في القرن 11هـ/17م، سمية بنت محمد حمودة، رسالة ماجستير، (2006)، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، ص109-110.

([3]) المصدر نفسه، ص111-112؛ تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ص565-566.

1694، بعد حصار لم يستغرق أكثر من أسبوعين، فكانت تلك خسارة كبيرة، تركت أثراً في نفس السلطان الذي توفي حزيناً على ما آلت اليه الأمور [1].

يعد تولي مصطفى الثاني (1695 – 1703) لعرش السلطنة نقطة تحول في تاريخ الدولة العثمانية خلفاً لعمه. فالتهديد الذي مثله التحالف المقدس كان ما يزال يشكل خطراً محدقاً بممتلكات الدولة في جبهة البلقان والمجر والبحر المتوسط، على الرغم من تمكن العثمانيين من استعادة جزيرة ساقز من البندقية بعد خمسة أشهر على انتزاعها، ولحسم تلك المواجهات قرر السلطان الخروج بنفسه بحملة همايونية مطلع حزيران عام 1695، رافقه فيها شيخ الإسلام لإعادة أمجاد أسلافه، وإيقاف الزحف البولندي وهجمات البندقية والنمسا المستمر على ممتلكات الدولة. فأعادت انتصاراته الأمل والتفاؤل بالقادم بين صفوف الجند والقادة [2].

تزامنت تلك الانتصارات مع تزايد طموح روسيا وقيصرها الشاب بطرس الكبير [3] بالحصول على منفذ على البحر الأسود، فجهز جيشاً جراراً بثلاثمائة ألف رجل وزحف الى قلعة أزوف عام 1695، إلا إن الحامية العثمانية تصدت له لمدة ثلاثة أشهر، وأجبرت قواته على الانسحاب. لكنه أعاد الكرة في العام التالي، بعد أن جهز أسطوله بأحدث السفن التي بناها على الطراز الأوربي، لعلمه أن روسيا لن تتمكن من الوصول الى المياه الدافئة إلا بأسطول حديث وقوي، يصارع القوى البحرية المتحكمة بمياه البحر الأسود وبحر البلطيق. وساندته هذه المرة بمساعدة المستشارين والقادة الفرنسيين البنادقة الانكليز والهولنديين والاسكتلنديين والسويديين، من حفر الأنفاق لاختراق قلعة أزوف واحتلالها، فضلاً عن تاجانروك وهو الأمر الذي منح بطرس منفذاً مهما على البحر الأسود [4].

احدث سقوط ازوف بيد الروس هياجاً وسخطاً في القسطنطينية، وسارع السلطان مصطفى للخروج بنفسه على رأس حملة همايونية، للتصدي للقوات النمساوية واستعادة ترانسلفانيا في نيسان عام 1696، ووصل الى بلغراد في آب من العام نفسه، لكن المواجهات لم تسفر عن نصر حاسم للعثمانيين، الذين قدموا تضحيات كبيرة في الأرواح، إذ خفتت روح الفتح والنزعة العالمية، وبحجة اقتراب موسم الخريف، نصح المقربون السلطان بالعودة الى أدرنة حرصاً على سلامته. شكلت الحملة الثالثة التي قادها السلطان مصطفى علامة فارقة على مقدار الضعف والتراخي الذي كان الجيش العثماني يعانيه، ففي آب عام 1697 وصل الجيش الى بلغراد، برفقة الصدر الأعظم الماس محمد باشا وملك المجر الأوسط توكلي ايمرة وخان القرم شهباز كيراي، للقاء القوات النمساوية بقيادة القائد اليافع أمير سافوي المارشال اوجين، الذي اطلع على تفاصيل تحركات الجيش العثماني من خلال احد الخونة المنشقين، وفي قرية زنتا Zenta التي تقع جنوب المجر فاجأ القائد الحملة حين انهالت قذائف المدفعية على الجسر الذي كان يجتازه الجند بقيادة السلطان وشقت صفوفه، كانت ضربة قاصمة للعثمانيين، الذين تباينت أنباء خسائرهم بين ثلاثة عشر ألف الى ثلاثين ألف رجل بين غريق وقتيل، فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة [5].

لم يكن لأحد أن يتوقع خسارة كهذه في حملة عثمانية همايونية كبيرة وميدانية يقودها السلطان بنفسه. وفي خضم صراع الجند والانكشارية لإنقاذ السلطان وما تبقى من الحملة، ألقيت مسؤولية الخسارة، ونسف الجسر على عاتق الصدر الأعظم، الذي اغتيل فوراً وأصيب أخوه

([1])تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك المحامي، ص308-309.

([2])تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ص570-572.

([3]) للمزيد من تاريخ روسيا خلال عهد القيصر بطرس الكبير ينظر: حياة بطرس الأكبر، بوغانوف، ترجمة: خيري الضامن، (1990)، دار التقدم، موسكو. أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453-1848، عبد المجيد نعنعي، (1983)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص163-175؛ بطرس الاكبر قيصر روسيا، علي شعيب، (1992)، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.

([4]) حركة الفتح العثماني، سمية بنت محمد حمودة، ص113-114؛ تاريخ الدولة العلية العثمانية، محمد فريد بك المحامي، ص309.

([5])تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ص575-577.

بإصابات بالغة، ويبدو ان منافسي علي الماس محمد باشا هم من روجوا لهذه الفكرة، رغبة في إزاحته والتخلص منه. أنهت معركة زنتا كل أمل للعثمانيين باستعادة قلاع المجر ومدنها التي انتزعها النمساويون، بل إنها وضعت حداً للطموح العثماني بحكم أوربا، وتوقفت على إثرها حركة الفتوحات نهائياً [1].

معاهدة كارلوفتس 1699 وتوقف المد العثماني :

لم تأت مبادرة إبرام الصلح بين العثمانيين ودول الحلف المقدس نتيجة لهزيمة موقعة زنتا فحسب، بل إن مجريات الأحداث التي أعقبت تلك المعركة ساهمت بشكل كبير بإيصال السلطان العثماني الى قبول فكرة إبرام صلح تنازلت فيه الدولة العلية عن مركزها العالمي الى الأبد. كانت كل من انكلترا وهولندا في هذه الأثناء تستعدان للدخول في حرب ضد طموح ملك فرنسا لويس الرابع عشر في اسبانيا، لذا حاولت تلك الدول حث العثمانيين على إبرام اتفاق مع النمسا، لإتاحة الفرصة لها للدخول الى التحالف المناهض للويس، وهذا سينسحب على حلفاء النمسا، البندقية وروسيا وبولندا. لذا حاول المندوبان إقناع كبار رجال الدولة في الباب العالي للترويج للصلح، وقدموا للكثير منهم الرشاوي. وإزاء الوضع الدولي والداخلي الدقيق، انقسم البلاط العثماني الى فئتين: فئة يتصدرها السلطان، كانت راغبة باستكمال الاستعدادات لشن حملة أخرى لاستعادة المجر والمورة، وقسم عارض قرار الحرب، وأبرزهم الصدر الأعظم عموجة زادة الذي كان إدارياً جيداً، لكنه لم يكن عسكرياً ولم يحبذ خروج السلطان على رأس حملة أخرى في الوقت الراهن [2].

أما بالنسبة لموقف فرنسا، فقد كان داعماً لمواصلة الحرب مع النمسا، لان ذلك من شانه إضعافها وإشغالها عن دعم انكلترا وهولندا. وفي الوقت الذي كانت مواقف لويس الرابع عشر غير ثابتة ومتغيرة تبعاً لمصالحه، قرر الباب العالي بدء مفاوضات مع دول الحلف المقدس عام 1698، باستثناء روسيا التي حاول قيصرها بطرس بشتى الطرق إقناع الإمبراطور النمساوي، بنبذ الصلح واستئناف الحرب ضد العثمانيين، والتقى به شخصياً، لكن النمسا شعرت ان الوضع الأوربي الراهن يحتم عليها إبرام الصلح مع العثمانيين. وبعد مباحثات شاقة بين الوفد العثماني والأوربي في مدينة كارلوفتس (تقع شمال صربيا على نهر الدانوب) انتهت في 26 كانون الثاني عام 1699،كان يمكن تخيل بنود صعبة تحفظ هيبة ومصالح الدولة العثمانية، إلا إن واقع الحال اثبت أن المعاهدة كانت من أكثر المعاهدات إضراراً بالعثمانيين من بين كل المعاهدات التي سبقتها. ولاستثمار الموقف الأوربي الموحد أمام العثمانيين، وافقت روسيا في 24 كانون الثاني على عقد صلح مع الدولة العثمانية بشكل منفرد، وتسوية الخلافات بينهما خلال سنتين، أي في عام 1700، فحققت مكاسب كبيرة على حساب العثمانيين [3].

قسمت كارلوفتس الى معاهدات مع كل من النمسا والبندقية وبولندا وروسيا، فقد تألفت المعاهدة المبرمة مع النمسا من عشرون مادة، تنازلت الدولة العثمانية بموجبها عن كامل المجر، سلوفاكيا، كرواتيا، سلوفينيا، ترانسلفانيا للإمبراطورية النمساوية، مقابل بقاء البوسنة وبلغراد بيد العثمانيين، فضلاً عن إيقاف الجزية التي كانت تدفعها لهم، وهدنة لمدة خمس وعشرين عاماً . في حين اشتملت المعاهدة مع البندقية على ست عشرة مادة، تتنازل الدولة العثمانية عن المورة ودالماسيا على البحر الادرياتيكي للبندقية، مقابل بقاء مدينة كورينثوس وأثينا بيد العثمانيين. وبالنسبة للبنود المتعلقة ببولندا فكانت احد عشر مادة، أعيدت قلعة كامانيجة وبودوليا وبعض أجزاء أوكرانيا لبولندا، وأصبح نهر

(1) العثمانيون في ثلاث قارات، ايلبير اورتايلي، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، (2014) مراجعة وتحرير: مركز التعريب والبرمجة، ط1، ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ص75.

(2) المصدر نفسه، ص76؛ تاريخ العثمانيين من قيام الدولة، ص283-284؛ تاريخ الدولة العثمانية، يلماز، ج1، ص578.

(3) المصدر نفسه، ص579.

الدنيستر يشكل حداً بين الدولتين. وأخيراً التسوية المتعلقة بروسيا تم إقراراها في معاهدة اسطنبول المبرمة في الرابع عشر من تموز عام 1700، وتألفت من أربعة عشر مادة، وتنازلت بموجبها الدولة العثمانية لروسيا عن أزوف ومحيطها، وألغيت الجزية التي كانت روسيا تدفعها الى خان القرم، ويعترف بروسيا دولة مستقلة، وسمح للسفير الروسي الذهاب والإياب الى اسطنبول عن طريق البر فحسب، ولا يكون مروره عن طريق البحر الأسود ، وهي دلالة على إدراك الدولة حقيقة المطامع الروسية في المياه الدافئة العثمانية [1].

خسرت الدولة العثمانية بتوقيعها معاهدة كارلوفتس أراض يقدر مجموع مساحتها بثلاثمائة وخمسون ألف كم مربع لصالح النمسا وبولندا والبندقية وروسيا. وبدأ الانسحاب العثماني من كامل المجر وترانسلفانيا وتوابعها، لتعلن عن بداية مرحلة من الانحسار والاضمحلال في بنيان أقوى الكيانات الإسلامية في أوربا، بل وبداية لعصر التفكك، بروز ما عرف بالمسالة الشرقية [2]، وأصبح مصير الدولة العثمانية يعتمد على متغيرات المصالح الأوربية، التي بدأت تتكالب شيئاً فشيئاً لإضعاف الدولة تقسيم ممتلكاتها. وعلى اثر هذه الانكسارات السياسية والدبلوماسية، ثار الانكشارية وعزلوا السلطان مصطفى الثاني عام 1703 ، ونصبوا أخوه احمد الثالث [3].

الاستنتاجات :

يمكن إيجاز ابرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة بما يلي :

1- أدت جملة عوامل الى انحسار الممتلكات العثمانية لصالح الإمبراطورية النمساوية في الفترة التي حددتها الدراسة وأبرزها الفراغ السياسي الذي أحدثه ضعف السلاطين، والذي انعكس سلباً على أداء كل أجهزة الدولة ومؤسسات الإمبراطورية، وخاصة على القيادات الحربية، كما إن التصدعات الداخلية في البيت السلطاني، وعزوف السلاطين عن الخروج على رأس الجيش في الحملات العسكرية، وهو ما اضعف الحالة المعنوية للجند ففقدوا حماسة الجهاد، ترك مقاليد الأمور لوزراء غير أكفاء، وتدخل النساء في شؤون الحكم، كثرة حركات التمرد والعصيان التي قام بها الجند والانكشارية، فضلاً عن ضعف الترابط بين أجزاء الإمبراطورية، مما فسح المجال لتنامي قوى محلية استغلت ذلك التراخي للخروج على سلطة الدولة.

2- إن التحالف العثماني الفرنسي اضعف الإمبراطورية النمساوية، إلا إن معاهدات الامتياز كانت بداية للتغلغل الفرنسي والأجنبي في ممتلكات الدولة العثمانية. كما إن العصبة المقدسة التي تزعمتها البابوية، أسهمت هي الأخرى بتوحيد القوى الأوربية، وحثها على نبذ خلافاتها لمجابهة الزحف العثماني نحو الغرب، واستقطاب المتطوعين من كافة أرجاء أوربا بمختلف طوائفهم بعد هزيمة ليبانتو عام 1571، ومجدداً بعد حصار فينا الثاني عام 1683.

([1]) المصدر نفسه، ص582-585؛ أصول التاريخ الاوربي الحديث، هربرت فيشر، ص379.

للاطلاع على البنود بشكل مفصل ينظر :

Paul Rycaut ,The history of Turks Beginning with the Year 1679 Being a Full relation of last troubles in Hungary with the Sieges of Vienna and Buda and the several Battles both by Sea and Land between the Christians and the Turks until the End of the Year 1698 and 1699, London, 1770, pp.567- 588.

([2]) للمزيد من المسألة الشرقية ينظر: المسألة الشرقية المرحلة الاولى 1774-1856، هاشم صالح التكريتي، (2016)، ط2، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد ؛ كتاب المسألة الشرقية، مصطفى كامل، (1898)، مطبعة الآداب بمصر، الطبعة الاولى.

([3]) تاريخ العثمانيين، محمد سهيل طقوش، ص284.

3- لم تتمكن محاولات الإصلاح من معالجة الخلل الحقيقي الذي عانت منه الدولة العثمانية. فأدت حالة الانغلاق الطويلة عن التطور الحاصل في أوربا، الى تفشي النمطية في المؤسسات المختلفة، في الوقت الذي استثمرت فيه أوربا إمكانياتها لإعادة بناء قدراتها العسكرية والاقتصادية لمواجهة العثمانيين. وكانت محاولات النهوض العثمانية مبادرات وقتية وغير جذرية، فانعكس الخلل على أداء المؤسسة العسكرية، التي بدأت تستنزف موارد الدولة.

أهم **التوصيات** التي نراها تتلاءم مع مضمون المحتوى:

1- نرى أهمية التخطيط في رسم خارطة التحالفات الدولية على المدى القريب والبعيد، وإخضاع جميع المكاسب والمعاهدات والاتفاقيات المبرمة للمراجعات المستمرة، بما يتلاءم وروح المرحلة والتحديات.

2- إن ترصين الجبهة الداخلية هو الأساس الذي ترتكز عليه الانجازات الخارجية.

3- ضرورة الانفتاح على عجلة التطور الحاصلة في مختلف الميادين، وتوظيفها بالقدر الذي يحقق اكتفاء للدولة، فعدم مجاراة السرعة الكبيرة التي يشهدها العالم في ظل عصر الانقلابات الصناعية والتحولات يضعف الأمم ويسلبها القدرة على لعب دور مؤثر في الساحة الدولية.

المصادر

أولاً الرسائل الجامعية :

1- جهاد العثمانيين ضد البيزنطيين حتى فتح القسطنطينية 755 – 857 هـ / 1354- 1453م، المعتصم بالله إبراهيم شعوط، (1980) ، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة للدراسات الإسلامية.

2- الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800-1830، ناهي اسماء وبلال امينة، (2016)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.

3- حركة الفتح العثماني في القرن 11هـ/17م، سمية بنت محمد حمودة، رسالة ماجستير، (2006)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة ام القرى، مكة المكرمة.

ثانياً المصادر المعربة :

1- سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين، فريدون أجحان، (2014)، تحرير: إسماعيل كايار، مراجعة يوكسيل جلينار وعبد الرزاق احمد، ط1، دار النيل، القاهرة.

2- أوربا العثمانية 1354-1804، بيتر شوجر، (1998)، ترجمة: عاصم الدسوقي، ط1، دار الثقافة الجديدة، القاهرة.

3- تاريخ العثمانية من النشوء إلى الانحدار، خليل اينالجيك (2002)، ترجمة: محمد م. الارناؤوط، ط1، دار المدار الإسلامي، بيروت.

4- تاريخ الدولة العثمانية، يلماز اوزتونا، (1981)، المجلد الأول، ترجمة: عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح: محمود الأنصاري، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول- تركيا.

5- تاريخ الشعوب الإسلامية، كارل بروكلمان، (1948)، ط1، نقله إلى العربية: نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.

6- تراث الإسلام، الجزء الأول، تصنيف: جوزيف شاخت وكليفورد بوزورت، ترجمة: محمد زهير السمهوري، حسين مؤنس وإحسان صدقي العمد، تعليق وتحقيق: شاكر مصطفى، ومراجعة: فؤاد زكريا، (1985) عالم المعرفة، الكويت.

7- أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية الى الثورة الفرنسية، هربرت فيشر، (1961)، ط3، نقله إلى العربية: زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف بمصر، القاهرة.

8- حياة بطرس الأكبر، بوغانوف، ترجمة: خيري الضامن، (1990)، دار التقدم، موسكو.

9- العثمانيون في ثلاث قارات، ايلبير اورتايلي، ترجمة: عبد القادر عبد اللي، (2014) مراجعة وتحرير: مركز التعريب والبرمجة، ط1، ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

ثالثاً الكتب العربية:

1- الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، محمد كمال الدسوقي، (1976)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.

2- التاريخ الأوربي الحديث في عصر النهضة الى مؤتمر فينا، عبد الحميد البطريق، عبد العزيز عمر، (د.ت)، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

3- تاريخ الدولة العثمانية (النشأة – الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة، سيد محمد السيد محمود، (2007)، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة.
4- تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب عن الخلافة، محمد سهيل طقوش، (2013)، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
5- العثمانيون في التاريخ والحضارة، محمد حرب، (1994)، المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي، القاهرة.
6- أوربا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة 1453-1848، عبد المجيد نعنعي، (1983)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
7- بطرس الأكبر قيصر روسيا، علي شعيب، (1992)، ط1، دار الفكر اللبناني، بيروت.
8- المسألة الشرقية المرحلة الأولى 1774-1856، هاشم صالح التكريتي، (2016)، ط2، دار عدنان للطباعة والنشر، بغداد
9- كتاب المسألة الشرقية، مصطفى كامل، (1898)، مطبعة الآداب بمصر، الطبعة الأولى.

البحوث والدراسات :

1- قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي 1520-1798، معد صابر رجب، (2013)، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 20، العدد3.
2- شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقيتا الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536-1673، دراسة تحليلية، إبراهيم ربايعة، بحث منشور في Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi Sayı:39 Yıl: 2015/2، مجلة معهد العلوم ا الاجتماعية العدد: 39 سنة: 2/2015.

المصادر الانكليزية :

1- Paul Rycaut ,The history of Turks Beginning with the Year 1679 Being a Full relation of last troubles in Hungary with the Sieges of Vienna and Buda and the several Battles both by Sea and Land between the Christians and the Turks until the End of the Year 1698 and 1699, London, 1770.
2- E.S. Creasy, History of the Ottoman Turks: from the Beginning of their Empire to the Present time, in two volumes, Vol.I ,London, 1854.
3- Perter F. Sugar , (ed.) , A History of Hungary, Indiana University press, USA, 1990.